عن امر الوضع قوله اسمان وهما صفتان مشبهتان قوله بنيا للمبالغة ان قلت انهما ليسا من الخمس اما رحمن فظم واما رحيم فلان فعيلا انما يعد منها اذا عمل نصبا ولا كذلك رحيم قلت المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان يفيدانها بالمادة لجواد على انه قد يمنع الحصر قوله مشتقتان من رحم بضم الحاء منقولا من رحم بكسرها لاطراد نقل المتعدي الى المضموم في بابي المدح والذم وما ورد رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها فهو على التوسع باسقاط في قوله لهذه المناسب لهذين قوله التي هي افعال فيه تسمح بالنسبة للثاني بعد التفريع فتسميته فعلا من تسمية الشي باسم متعلقه قوله لعدم التلاقي في الاشتقاق اي في نوع الاشتقاق اي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق اي ان نوعها المشتق من المصدر مختلف فهذه صيغة مبالغة وهذا اسم فاعل قوله بالغلبة التقديرية الفرق بينها وبين التحقيقية ان التحقيقية هي الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب عليه كغلبة النجم على الثريا والتقديرية هي الحاصلة من غير ان يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما استعمل فيه لكنه صالح لان يستعمل في الغير قوله تخطا ناشئا عن التعنت في الكفر اي بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبي قال سم لي فيه اشكال لانه حيث كان من الصفات المشتقة ومن لوازمها كون المعنى جواز اطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق موافقا لقياس اللغة ونطقا بما قاس اللغة جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة لا يقال انه صار علما لله تعالى او ان الواضع شرط ان لا يستعمل في غيره ولا يصح اطلاقه على غيره لانا نقول اما الاول فغايته انه صار علما بالغلبة ومثله لا يمتنع اطلاقه بالمعنى الوضعي كما في سائر الاعلام الغالبة بل لو سلم انه علم بالوضع لم يمتنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على المعنى واما الثاني ففي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم اه ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به شرعا لا لغة اقول هذا المذهب هو الراجح عندي لانه لا اشكال

علم

عليه ولان علة اختصاص الرحمن به تعالى وهي على ما في البيضاوي كون معناه المنعم الحقيقي البالغ في الانعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بالجلائل انما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لان معناه المذكور شرعي لا لغوي وعلى هذا فالرحمن مجاز لغوي له حقيقة لغوية قاله الصبان قوله الصناعة اي صناعة البلغا في تراكيبهم قوله واجيب بجعل الثاني الخ اي فكانه لبس شيا زائدا على الاول انتقل من الاول اليه حتى يرد ما ذكر قوله بالكلام اثره على اللسان ليدخل الحمد القديم ثم هذا القيد كقوله بجميل صفاته لبيان الواقع كما يعلم مما مر قوله على المحمود اي لاجل جميل اختياري حقيقة او حكما كذات الله وصفاته لكون الذات منشا للاختياري وملازمة الصفات لها فالذات حكمي بلا واسطة والصفات بها قوله لفظ الحامد اي المعلوم من التعميم في العامة بحذف المتعلق قوله ولو كانت خبرية اي معنى كما انها كذلك لفظا اي هذا اذا كانت انشائية معنى لاعتبار انشائيتها بل ولو كانت خبرية معنى لاعتبار خبريتها قوله ولاختصاص عطف على ضمير له د قوله وان اشير الخ ما قبل المبالغة الاشارة الى الكل بجعل ال للاستغراق وقوله الى غير كل الافراد يريد بان جعلت للجنس لا للعهد وانما افادت مع الاشارة المذكورة لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع افراده وقوله لكونه الخ علة للاختصاص المذكور اي وانما اختص جميع افراد الحمد به تعالى لكون الخ وقوله صفة ذات الخ الاول القديم والثاني الحادث اي وكل من الصفتين مختص به تعالى فما لا يخرج عنهما مختص به قوله والبلاغة اي المطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه قوله ما يصلح ان يراد اي من فرد مخصوص فتكون للعهد وكل فرد فتكون للاستغراق الخ قوله بين افراد المنطب حذف افراد قوله وهو المراد هنا المعنى الدال على بيان طريق الرشاد في كتابه وعلى لسان نبيه وانظر ما وجه تخصيصه بالارادة وما المانع من ارادة

Copyright © King Saud University